مكتب تطوير المشاريع
Project Development Office
Development - Negotiation - Growth - Optimization

IWBI

IWBI مؤشر الرفاه العراقي
Iraqi Well-Being Index

التنمية الصناعية
Industrial Development

Project Development Office

35%

dngo.org @pdo2035 info@dngo.org +964-7840222307

المقدمة

يقف الاقتصاد العراقي عند مفترق طرق في منتصف العقد الحالي. ورغم التعافي النسبي في معدلات النمو المدفوعة بارتفاع إنتاج النفط واستقرار أسعاره، إلا أن المؤشرات الهيكلية تكشف عن فجوة تنموية عميقة تهدد استدامة الرفاه الاجتماعي. إن الاعتماد المفرط على الريع النفطي، الذي لا يزال يشكل العمود الفقري للإيرادات العامة بنسبة تتجاوز 93%، قد خلق حالة من الخمول الصناعي والهشاشة الاقتصادية التي تجعل معيشة المواطن العراقي رهينة لتقلبات أسواق الطاقة العالمية.[1]

يقدم هذا التقرير البحثي الاستشاري، من مكتب تطوير المشاريع بصفته مكتب قطاع خاص متخصص بالتطوير الإداري ومستشاراً للتخطيط الاستراتيجي، تصميماً منهجياً لمؤشر الرفاه العراقي **IWBI**، كأداة قياس كمية ونوعية تهدف إلى إعادة توجيه السياسات الصناعية لتكون رافعة للرفاه الاجتماعي، بدلاً من التركيز الضيق على معدلات النمو الصماء.

يستند هذا التقرير إلى مسح شامل ودقيق لبيانات حديثة 2023 - 2025 مستقاة من تقارير البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **UNIDO**، ووزارة التخطيط العراقية، ومنظمة العمل الدولية **ILO**. ويهدف التقرير إلى تجاوز التشخيص التقليدي للمشاكل نحو تقديم خارطة طريق تنفيذية لرفع قيمة المؤشر بنسبة 10% خلال عامين، معتمداً على حلول منخفضة التكلفة وعالية الأثر تركز على الإصلاحات التنظيمية، وكفاءة تخصيص الموارد، والشراكة الذكية مع القطاع الخاص، بدلاً من الاعتماد على الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يعاني من الجمود.[2]

إن جوهر هذا المؤشر يكمن في ربط المتغيرات الصناعية (مثل الإنتاجية، والتكنولوجيا، والصادرات) بالمتغيرات الاجتماعية (مثل الأجور، والحماية الاجتماعية، والسلامة المهنية). فالصناعة في هذا المنظور ليست غاية بحد ذاتها، بل هي الوسيلة الأنجع لخلق فرص العمل اللائق، وتقليص الفوارق الطبقية والمكانية، وضمان استدامة بيئية للأجيال القادمة. ويخلص التقرير إلى أن تحقيق قفزة نوعية في هذا المؤشر هو أمر ممكن وواقعي، شريطة توفر الإرادة السياسية لتفكيك البيروقراطية المعيقة، وتفعيل أدوات التمويل المبتكرة، والاستثمار الجاد في رأس المال البشري.

الباب الأول: السياق الاقتصادي والضرورة الاستراتيجية للتصنيع

1.1 المشهد الاقتصادي الكلي: فخ الدخل المتوسط والنمو غير المتكافئ

يتميز الاقتصاد العراقي بازدواجية حادة باتت تشكل العائق الرئيسي أمام تحقيق رفاه مستدام. فمن ناحية، يزدهر قطاع النفط الذي يتسم بكثافة رأس المال وضعف القدرة التشغيلية، ومن ناحية أخرى، يراوح القطاع الخاص غير النفطي مكانه، محاصراً ببيئة أعمال معقدة و تشوهات سعرية ناتجة عن المرض الهولندي.[2] تشير أحدث بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعامي 2024 و2025 إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد تباطأ بشكل ملحوظ بعد قفزة عام 2023، متأثراً بنقص إمدادات المياه والطاقة، وتذبذب الإنفاق الحكومي الذي يعتمد بدوره على الإيرادات النفطية.[2]

وفي حين انخفضت معدلات الفقر قليلاً على المستوى الوطني، إلا أن التفاوتات الإقليمية لا تزال عالية، حيث تتركز الثروة والنشاط الاقتصادي في العاصمة بغداد وبعض المراكز الحضرية الرئيسية، بينما تعاني المحافظات الأخرى، وخاصة في الجنوب والغرب، من نقص حاد في الخدمات وفرص العمل.[4] إن هذا التفاوت المكاني يعزز من الشعور بالحرمان ويقوض الاستقرار الاجتماعي، مما يجعل التنمية الصناعية المتوازنة ضرورة أمنية بقدر ما هي ضرورة اقتصادية.

تشير الإحصاءات إلى أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق لا تزال ضئيلة جداً، حيث بلغت القيمة المضافة للتصنيع **MVA** - Manufacturing Value Added كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.09% فقط في عام 2024.[5] هذه النسبة المتدنية، التي تعد من بين الأقل في المنطقة، تعكس حالة من **التصحر الصناعي** تجعل الاقتصاد العراقي مكشوفاً تماماً للصدمات الخارجية، وتجبر البلاد على استيراد معظم احتياجاتها الاستهلاكية والوسيطة، مما يستنزف احتياطيات العملة الصعبة ويضغط على الميزان التجاري.

إن النمو السكاني السريع في العراق، الذي يقدر بنحو 2.4% سنوياً، يضيف بعداً ديموغرافياً ضاغطاً.[7] ومع دخول مئات الآلاف من الشباب إلى سوق العمل سنوياً، يعجز القطاع العام المتضخم عن استيعاب المزيد من الموظفين، في حين يفتقر القطاع الخاص الهش إلى القدرة على خلق وظائف كافية ولائقة. وهنا تبرز أهمية الصناعة كقاطرة للتشغيل، فالقطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يمتلك قدرة فريدة على استيعاب العمالة وتوفير أجور أعلى من تلك السائدة في قطاعي الزراعة والخدمات غير الرسمية، مما يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى المعيشة والرفاه.

1.2 الصناعة كقاطرة للرفاه: قنوات التأثير وآليات الانتقال

لا يمكن اختزال الرفاه الاجتماعي في مجرد زيادة الدخل النقدي، بل هو مفهوم مركب يشمل الأمان الاقتصادي، والبيئة النظيفة، والعمل اللائق، والقدرة على التطور والابتكار. وتؤثر الصناعة على الرفاه في العراق عبر قنوات محددة ومترابطة:

أولاً، قناة الدخل والتشغيل: توفر الصناعة، في الاقتصادات المستقرة، أجوراً أعلى واستقراراً وظيفياً أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى. ومع ذلك، يعاني سوق العمل العراقي من تشوهات هيكلية عميقة، حيث يفضل العمال القطاع العام بسبب الامتيازات والأمان الوظيفي المفرط، مما يخلق فجوة أجور تحرم القطاع الصناعي من الكفاءات والمهارات اللازمة للنمو.[8] إن تصميم المؤشر المقترح يأخذ في الاعتبار ضرورة ردم هذه الفجوة من خلال تعزيز إنتاجية العامل الصناعي وربط الأجور بالأداء.

ثانياً، قناة الاستقرار الاجتماعي: تعتبر البطالة بين الشباب، التي تتجاوز معدلاتها 30% [9]، المحرك الرئيسي لعدم الاستقرار والتوترات الاجتماعية. وتمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة **SMEs** الخزان الطبيعي لتوظيف هؤلاء الشباب، لكنها تواجه عقبات تمويلية هائلة.[10] إن تعزيز هذا القطاع ليس مجرد إجراء اقتصادي، بل هو استثمار في السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي.

ثالثاً، قناة البنية التحتية والخدمات: تفرض التنمية الصناعية بطبيعتها تحسينات في البنية التحتية، مثل الكهرباء والطرق والمياه، مما ينعكس إيجاباً على المجتمعات المحلية المحيطة بالمناطق الصناعية. لكن في الواقع العراقي الحالي، تبدو العلاقة عكسية، حيث يؤدي نقص الكهرباء (مع انقطاعات تصل إلى 10 ساعات يومياً في فترات الذروة [11]) إلى إعاقة النمو الصناعي، وفي الوقت نفسه يقلل من رفاه الأسر التي تضطر لإنفاق جزء كبير من دخلها على المولدات الأهلية الملوثة والمكلفة.[12]

رابعاً، قناة الاستقلالية الاقتصادية والسيادة: يعزز التصنيع من السيادة الاقتصادية للدولة من خلال تقليل الاعتماد على الاستيراد وتوفير الأمن الغذائي والدوائي. وهذا ينعكس بدوره على شعور المواطن بالأمان والثقة في مستقبل بلاده، وهو مكون نفسي أساسي للرفاه.

1.3 لماذا نحتاج إلى مؤشر الرفاه الصناعي؟

تنبع الحاجة إلى مؤشر الرفاه العراقي – محور الصناعة من قصور المؤشرات الاقتصادية التقليدية (مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) عن رصد التطور الحقيقي في حياة الناس. ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج المحلي، لكنه لا يعني بالضرورة تحسن القاعدة الإنتاجية أو ارتفاع مستوى الرفاه الحقيقي للمواطن، بل قد يخفي تدهوراً في القطاعات غير النفطية.

المؤشر المقترح هو محاولة لدمج البعدين الاقتصادي والاجتماعي في إطار واحد شامل. فهو لا يكتفي بقياس كمية الإنتاج، بل ينظر في كيفية إنتاجه (الاستدامة البيئية)، ومن يقوم بإنتاجه (عدالة التوظيف ومشاركة المرأة)، وكيف يتم توزيع عوائده (الأجور والحماية الاجتماعية). إنه أداة لتوجيه صانع القرار نحو سياسات أكثر شمولية واستدامة، تضع الإنسان في قلب العملية التنموية.

الباب الثاني: منهجية المؤشر والأبعاد الثلاثين

تم تصميم مؤشر الرفاه العراقي – محور الصناعة ليكون مقياساً مركباً يتراوح من 0% (انهيار تام) إلى 100% (أداء مثالي). ولضمان الشمولية والتوازن، تم تقسيم المؤشرات الثلاثين إلى خمسة محاور رئيسية، بوزن نسبي متساوٍ (20% لكل محور)، مما يعكس التساوي في الأهمية بين الأداء الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والبنية التحتية، والبيئة، والابتكار.

المحور الأول: الأداء الاقتصادي والإنتاجية (20%)
يركز هذا المحور على قدرة القطاع الصناعي على خلق القيمة، وتنويع مصادر الدخل، والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية. فالرفاه الاقتصادي لا يتحقق إلا بقاعدة إنتاجية صلبة وفعالة.

المحور الثاني: التشغيل والعدالة الاجتماعية (20%)
يقيم هذا المحور مدى مساهمة الصناعة في خلق فرص العمل اللائق، وتمكين الفئات المهمشة (النساء والشباب)، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للعاملين، وهو ما يمثل جوهر البعد الإنساني للمؤشر.

المحور الثالث: البنية التحتية والبيئة الممكنة (20%)
يرصد هذا المحور جودة البيئة التي تعمل فيها الصناعة، بما في ذلك توفر الطاقة، والخدمات اللوجستية، وسهولة ممارسة الأعمال، والشفافية، وهي عوامل حاسمة لخفض التكاليف ورفع الكفاءة.

المحور الرابع: الاستدامة البيئية (20%)
يقيس هذا المحور الأثر البيئي للنشاط الصناعي، بما في ذلك الانبعاثات، وكفاءة استخدام الموارد (الطاقة والمياه)، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، لضمان أن الرفاه الحالي لا يتحقق على حساب الأجيال القادمة.

المحور الخامس: الابتكار والتكنولوجيا (20%)
يركز هذا المحور على مدى جاهزية الصناعة للمستقبل، من خلال قياس مستوى التكنولوجيا المستخدمة، والإنفاق على البحث والتطوير، ومهارات القوى العاملة، وقدرة القطاع على الابتكار والتجديد.

الجدول التفصيلي لمؤشرات الرفاه العراقي – محور الصناعة

فيما يلي عرض مفصل للمؤشرات الثلاثين، مع وصف دقيق لأهمية كل مؤشر للرفاه، وقيمته الحالية التقديرية بناء على البيانات الحقيقية على أرض الواقع من الجهات الرسمية العراقية والمنظمات العالمية، والقيمة المستهدفة المقترحة من قبل مكتبنا لغرض تحقيق زيادة بنسبة 10% في المؤشر الكلي:

ت	اسم المؤشر	الوصف والأهمية للرفاه	القيمة الحالية (الواقع العراقي)	القيمة المستهدفة	المصدر المرجعي للبيانات
أولاً: الأداء الاقتصادي والإنتاجية					
1	حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من الناتج المحلي	يعكس قدرة الاقتصاد على خلق قيمة حقيقية بعيداً عن النفط. ارتفاعه يعني تنوعاً في مصادر الدخل.	4.09%	**5.5%**	5
2	معدل استثمار الطاقة الإنتاجية	يقيس كفاءة استخدام المصانع القائمة. انخفاضه يعني هدراً للموارد واستثمارات معطلة.	40-50%~	**60%**	13
3	نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات	مؤشر على التنافسية الدولية وقدرة الصناعة على جلب العملة الصعبة.	5% >	**7%**	14
4	نمو إنتاجية العامل في القطاع الصناعي	يرتبط بزيادة الأجور الحقيقية ومستوى المعيشة.	منخفض (بسبب تقادم التكنولوجيا)	**+3% سنوياً**	3
5	نسبة المكون المحلي في الصناعات التجميعية	يعكس عمق التشابك الصناعي وقدرة الصناعة على تحفيز قطاعات أخرى.	ضعيف (اعتماد كبير على الاستيراد)	**زيادة بنسبة 15%**	17
6	تنوع الهيكل الصناعي (مؤشر هيرفندال HHI)	يقيس مدى تركز الصناعة في قطاعات محددة. التنوع يزيد المرونة الاقتصادية.	تركز عالي في المشتقات النفطية والأسمنت	**تحسن في الصناعات الغذائية**	2

ت	اسم المؤشر	الوصف والأهمية للرفاه	القيمة الحالية (الواقع العراقي)	القيمة المستهدفة	المصدر المرجعي للبيانات
ثانياً: التشغيل والعدالة الاجتماعية					
7	حصة العمالة الصناعية من إجمالي العمالة	الصناعة توفر وظائف أكثر استدامة من القطاع غير الرسمي.	~11-12%	**14%**	19
8	معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الصناعية	تمكين المرأة اقتصادياً رافد أساسي للرفاه. المعدلات متدنية جداً.	~10.8% (إجمالي المشاركة)	**13%**	9
9	معدل بطالة الشباب (15-24 سنة)	مؤشر حاسم للاستقرار الاجتماعي.	32.09%	**خفضه إلى 28%**	9
10	فجوة الأجور بين القطاع الصناعي العام والخاص	التشوهات تدفع العمالة للوظائف الحكومية وتفقر القطاع الخاص.	فجوة واسعة لصالح العام	**تقليص الفجوة بدعم أجور الخاص**	8
11	نسبة العمالة المشمولة بالضمان الاجتماعي (خاص)	الرفاه يتطلب حماية من المخاطر. التغطية الحالية ضعيفة جداً.	منخفضة جداً (عمالة غير رسمية)	**زيادة التغطية 20% (قانون جديد)**	21
12	معدل إصابات العمل في القطاع الصناعي	الرفاه يعني بيئة عمل آمنة. ارتفاع الإصابات يستنزف الموارد.	مرتفع (ضعف الرقابة)	**خفض بنسبة 10%**	23

ت	اسم المؤشر	الوصف والأهمية للرفاه	القيمة الحالية (الواقع العراقي)	القيمة المستهدفة	المصدر المرجعي للبيانات
ثالثاً: البنية التحتية والبيئة الممكنة					
13	متوسط ساعات تجهيز الكهرباء للمناطق الصناعية	الكهرباء شريان الصناعة. نقصها يرفع الكلف ويقلل الأجور.	12-16 ساعة تفاوت موسمي)	**20 ساعة (للأحمال الصناعية)**	11
14	كلفة الائتمان الصناعي (سعر الفائدة الحقيقي)	ارتفاع الكلفة يمنع توسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	مرتفع (رغم مبادرات المركزي)	**خفض الكلفة الفعلية عبر الضمانات**	10
15	نسبة الشركات التي تعد الفساد عائقاً رئيسياً	الفساد ضريبة خفية تقلل الرفاه وتعيق الاستثمار.	13.2% (كمعوق أول)، لكنه شامل	**خفض النسبة**	26
16	الوقت اللازم للتخليص الجمركي (أيام)	التأخير يرفع كلفة السلع ويعطل سلاسل التوريد.	25 يوماً	**15 يوماً (نظام ASYCUDA)**	28
17	مؤشر سهولة الحصول على الأراضي الصناعية	توفر الأراضي المخدومة يشجع الاستثمار والتنمية المكانية.	5.6% يرونه عائقاً رئيسياً	**تسهيل التخصيص في المدن الجديدة**	26
18	كفاءة الخدمات اللوجستية والنقل	تؤثر على تكلفة السلع النهائية وتنافسية التصدير.	ضعيفة (بنية متهالكة)	**تحسين بنسبة 10%**	2

ت	اسم المؤشر	الوصف والأهمية للرفاه	القيمة الحالية (الواقع العراقي)	القيمة المستهدفة	المصدر المرجعي للبيانات
رابعاً: الاستدامة البيئية					
19	كثافة انبعاثات CO2 لكل وحدة قيمة مضافة	النمو الصناعي الملوث يضر بصحة المواطنين (كلفة صحية).	مرتفعة (حرق الغاز والمولدات)	**خفض الانبعاثات (استثمار الغاز)**	31
20	نسبة المياه المعاد تدويرها في الصناعة	كفاءة المياه في الصناعة ضرورة حياتية في ظل الشح المائي.	منخفضة جداً	**15%**	7
21	حجم الاستثمار في الطاقة المتجددة الصناعية	التحول للطاقة الشمسية يقلل الكلف ويزيد الاستقلالية.	بداية مشاريع (توتال، ميسان)	**500 ميغاواط مخصصة للصناعة**	33
22	إدارة النفايات الصناعية (نسبة المعالجة)	التخلص غير الآمن يلوث التربة ويهدد الصحة العامة.	ضعيفة	**تطبيق معايير بيئية صارمة**	35
23	الامتثال للمعايير البيئية (ISO 14001)	يعكس التزام الشركات بالاستدامة ويفتح أبواب التصدير.	عدد محدود من الشركات	**زيادة عدد الشركات المعتمدة**	36
24	كثافة استخدام الطاقة (Energy Intensity)	كمية الطاقة المستهلكة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.	عالية (هدر كبير)	**تحسين الكفاءة بنسبة 10%**	35

ت	اسم المؤشر	الوصف والأهمية للرفاه	القيمة الحالية (الواقع العراقي)	القيمة المستهدفة	المصدر المرجعي للبيانات
خامساً: الابتكار والتكنولوجيا					
25	نسبة الصادرات عالية التقنية (High-tech Exports)	مؤشر على تطور الاقتصاد المعرفي وجودة التعليم.	0.08% (ضئيلة جداً)	**0.5%**	37
26	الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) كنسبة من الناتج	الابتكار هو محرك الرفاه المستقبلي وحل المشكلات المحلية.	0.04%	**0.1%**	39
27	نسبة الشركات التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية	التحول الرقمي يسهل الوصول للأسواق ويقلل التكاليف.	محدودة في الصناعة التقليدية	**50% من الشركات المتوسطة**	41
28	جودة التدريب المهني (مواءمة المخرجات)	توفر العمالة الماهرة يرفع الإنتاجية والأجور.	فجوة مهارات كبيرة	**تخريج 10,000 فني سنوياً**	42
29	عدد براءات الاختراع الصناعية المسجلة	مؤشر مخرجات الابتكار الوطني.	منخفض	**زيادة بنسبة 20%**	37
30	توفر خدمات تطوير الأعمال (BDS)	الدعم الفني والإداري للشركات الصغيرة لضمان نموها.	نادرة ومركزية	**إنشاء مراكز في كل محافظة**	37

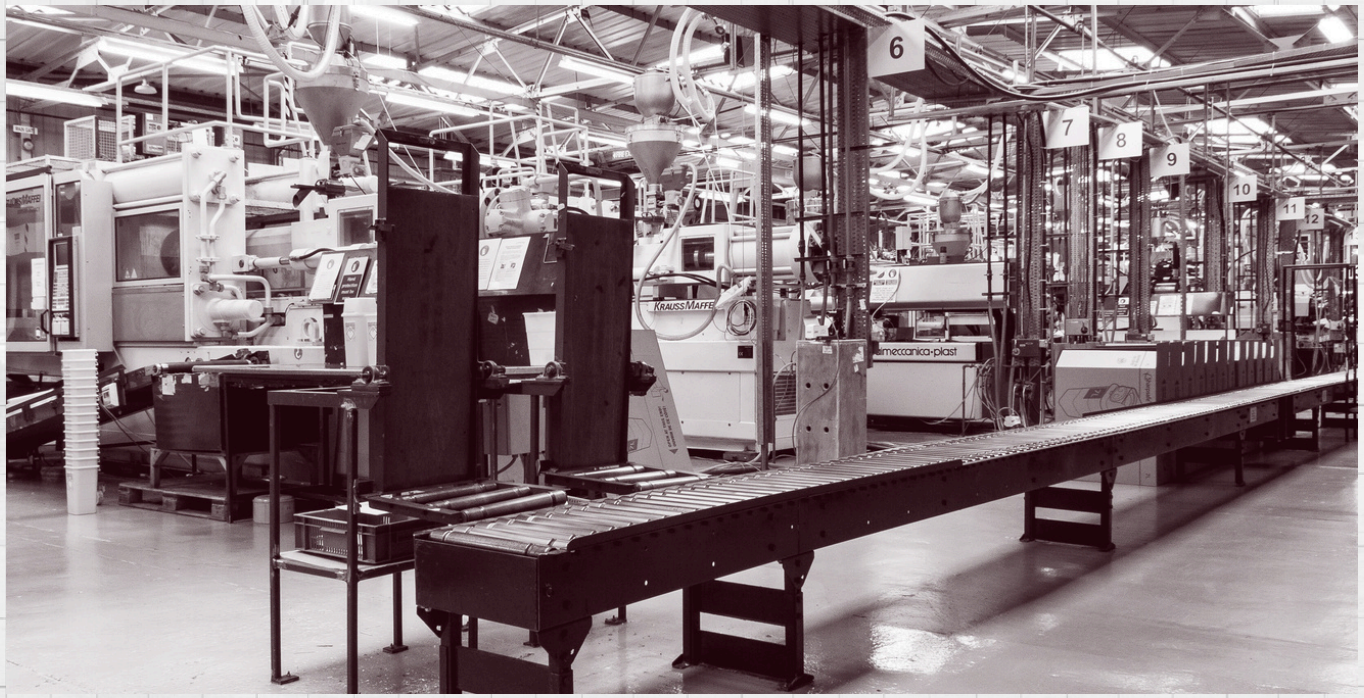

الباب الثالث: التحليل العميق لمؤشرات الواقع العراقي

في هذا الباب، سننتقل من مجرد سرد الأرقام إلى تحليل الديناميكيات الكامنة وراءها، وفهم العلاقات السببية التي تربط بين أداء الصناعة وواقع الرفاه في العراق، مستفيدين من البيانات التفصيلية التي تم جمعها.

3.1 تحليل محور الأداء الاقتصادي: بين الركود والفرص الضائعة

يكشف التحليل المعمق للبيانات عن هشاشة هيكلية مزمنة في القاعدة الإنتاجية العراقية. فرغم الوفرة النسبية في الموارد الطبيعية والمواد الخام، إلا أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية لا تزال تراوح مكانها عند مستويات منخفضة للغاية (4.09% من الناتج المحلي).[5] هذه النسبة لا تعكس فقط ضعف الاستثمار، بل تشير إلى فشل السوق الناتج عن السياسات الاقتصادية التي أعطت الأولوية للاستيراد السهل الممول بالدولار النفطي على حساب الإنتاج المحلي الصعب.

تشير بيانات وزارة التخطيط والبنك الدولي إلى أن القطاعات غير النفطية، وخاصة الصناعة والزراعة، قد شهدت ركوداً أو انكماشاً في بعض الفترات بسبب منافسة السلع المستوردة الرخيصة، والتي غالباً ما تدخل السوق عبر منافذ غير مضبوطة جمركياً.[7] كما أن المصانع المملوكة للدولة تحولت في الغالب إلى أعباء مالية على الموازنة العامة، حيث تعاني من تقادم التكنولوجيا وتضخم العمالة، وتعمل بخسائر مستمرة تتم تغطيتها من وزارة المالية **كشكل من أشكال الرعاية الاجتماعية المقنعة**.[3] هذا الواقع يحرم الاقتصاد من محركات نمو حقيقية ويجعل مؤشر الرفاه مرتبطاً بشكل مرضي بأسعار النفط العالمية.

علاوة على ذلك، فإن ضعف التنوع في الهيكل الصناعي، حيث تتركز معظم الأنشطة في الصناعات البسيطة (مثل مواد البناء والأغذية والمشروبات)، يحد من قدرة الاقتصاد على توليد قيمة مضافة عالية أو خلق فرص عمل نوعية.[18] إن هيمنة الصناعات منخفضة التكنولوجيا تعني أيضاً أن الأجور في هذا القطاع تظل منخفضة، مما يقلل من جاذبيته للكفاءات الوطنية التي تفضل الهجرة أو العمل في القطاع العام.

3.2 تحليل محور التشغيل والعدالة الاجتماعية: الأبعاد الإنسانية للأزمة

يمثل محور التشغيل التحدي الأكبر والأكثر إلحاحاً في السياق العراقي. البيانات تشير بوضوح إلى أن النمو الاقتصادي المسجل في السنوات الأخيرة كان نمواً بلا وظائف، حيث تركز في قطاع النفط كثيف رأس المال.[7]

معدل بطالة الشباب الذي يتجاوز 32% [9] يمثل قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. والأخطر من ذلك هو تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة، والتي لا تتجاوز 10.8% [9]، وهي نسبة تعد من الأدنى عالمياً. هذا الغياب للمرأة عن سوق العمل الصناعي يحرم الاقتصاد من نصف طاقته الإنتاجية ويقلل من دخل الأسر ورفاهها.

من القضايا الهامة التي تبرز في هذا المحور هي فجوة الحماية الاجتماعية. فغالبية العاملين في القطاع الخاص الصناعي (وخاصة في الورش الصغيرة والمتوسطة) يعملون بشكل غير رسمي، مما يحرمهم من الضمان الاجتماعي والتقاعد والتأمين الصحي.[21]

ورغم إقرار قانون الضمان الاجتماعي الجديد في أواخر عام 2023، والذي يهدف إلى توسيع مظلة الشمول لتشمل العاملين لحسابهم الخاص والعمالة غير المنتظمة، إلا أن آليات التطبيق لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتعلق بضعف الثقة في المؤسسات الحكومية ونقص الوعي.[22] إن بقاء شريحة واسعة من العمالة خارج مظلة الحماية يعني هشاشة اجتماعية عالية، حيث يمكن لأي صدمة اقتصادية أو صحية أن تدفع بهذه الأسر إلى دائرة الفقر.

كما أن بيئة العمل في العديد من المنشآت الصناعية تفتقر إلى معايير السلامة والصحة المهنية الكافية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات إصابات العمل.[23] هذا لا يمثل فقط كلفة إنسانية واجتماعية باهظة، بل يؤثر أيضاً على إنتاجية الشركات ويزيد من الأعباء على النظام الصحي المتهالك.

3.3 تحليل محور البنية التحتية: معضلة الطاقة والخدمات

يعيش الصناعي العراقي في ظل مفارقة ندرة الطاقة في بلد الطاقة. البيانات الميدانية تؤكد أن انقطاع التيار الكهربائي يمثل أحد أكبر العقبات أمام الاستثمار الصناعي، حيث يصل العجز في تلبية الطلب إلى مستويات قياسية في فصل الصيف.[19] تضطر المصانع للاعتماد على المولدات الخاصة لتغطية النقص، مما يرفع تكلفة الإنتاج بشكل كبير ويقلل من تنافسية المنتج المحلي أمام المستورد الذي يتمتع بدعم طاقي في بلدان المنشأ. هذا الاعتماد على المولدات ليس مكلفاً مالياً فحسب، بل بيئياً أيضاً، حيث يسهم في تلوث الهواء داخل المدن والمناطق الصناعية.

بالإضافة إلى الكهرباء، تعاني البنية التحتية اللوجستية من تدهور واضح، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر وصول البضائع.[2] الموانئ والمنافذ الحدودية، رغم محاولات التطوير الأخيرة وإدخال أنظمة الأتمتة (مثل نظام ASYCUDA)، لا تزال تعاني من بطء الإجراءات والبيروقراطية، مما يضيف أعباء زمنية ومالية على المستوردين والمصدرين.[29] إن تحسين كفاءة هذه الخدمات يعد شرطاً أساسياً لدمج الصناعة العراقية في سلاسل التوريد العالمية ورفع مستوى الرفاه من خلال خفض أسعار السلع الاستهلاكية.

3.4 تحليل محور الاستدامة والابتكار: تحديات المستقبل

يواجه العراق تحديات بيئية جسيمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الصناعي والنفطي. ارتفاع معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، والتي تصل إلى مستويات مقلقة مقارنة بدول المنطقة [31]، يعود بشكل كبير إلى حرق الغاز المصاحب واستخدام الوقود الثقيل في توليد الكهرباء والصناعة.[32] هذا التلوث لا يضر بالبيئة فحسب، بل يؤثر بشكل مباشر على صحة المواطنين وجودة حياتهم، مما يخفض من مؤشر الرفاه العام. وفي المقابل، لا تزال مبادرات الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي محدودة وفي مراحلها الأولى، رغم الإمكانات الشمسية الهائلة التي يتمتع بها العراق.[33]

أما على صعيد الابتكار، فإن البيانات تشير إلى ضعف شديد في منظومة البحث والتطوير **R&D**، حيث لا يتجاوز الإنفاق عليها نسبة ضئيلة جداً من الناتج المحلي.[39] هذا الضعف ينعكس في غياب الصادرات عالية التقنية واعتماد الصناعة على تكنولوجيا قديمة ومستوردة. كما أن الفجوة بين مخرجات التعليم المهني والجامعي واحتياجات سوق العمل الصناعي لا تزال واسعة، مما يضطر الشركات للبحث عن عمالة أجنبية ماهرة أو القبول بإنتاجية منخفضة للعمالة المحلية.[42]

الباب الرابع: حلول عملية منخفضة التكلفة لرفع المؤشر 10%

لتحقيق زيادة بنسبة 10% في مؤشر الرفاه الصناعي (من مستواه الحالي المتدني 35% إلى نحو 45%)، لا يحتاج العراق بالضرورة إلى موازنات استثمارية ضخمة قد تكون غير متاحة في ظل العجز المالي وتقلبات أسعار النفط. بدلاً من ذلك، يقترح التقرير حزمة من الحلول التي تركز على هندسة الإجراءات، وإصلاح السياسات، وتحفيز القطاع الخاص، بتكلفة مالية منخفضة ولكن بأثر اقتصادي واجتماعي كبير.

4.1 الحلول في محور السياسات والبيئة التنظيمية

تهدف هذه الحلول إلى إزالة المعوقات البيروقراطية وتحسين بيئة الأعمال دون تكلفة مالية تذكر على الخزينة العامة.

تفعيل المقصلة التشريعية:

- التفاصيل: إطلاق مبادرة وطنية لمراجعة شاملة للتعليمات واللوائح المنظمة للنشاط الصناعي، بهدف إلغاء أو تبسيط ما لا يقل عن 30% من الإجراءات البيروقراطية القديمة والمعيقة. يركز هذا الإصلاح على تقليص عدد التواقيع المطلوبة لمنح التراخيص، وتوحيد الجهات الرقابية، وإلغاء الرسوم غير القانونية.[28]
- الأثر: خفض تكلفة ووقت بدء النشاط التجاري، تحسين ترتيب العراق في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، وتقليل فرص الابتزاز والفساد (تحسين المؤشر 15).
- متطلبات التنفيذ: قرار من مجلس الوزراء وتشكيل فريق عمل قانوني متخصص بصلاحيات واسعة.

التوسع في تطبيق نظام القائمة الذهبية والأتمتة الجمركية (ASYCUDA):

- التفاصيل: تسريع نشر نظام ASYCUDA في كافة المنافذ الحدودية والموانئ لضمان الشفافية وتقليل الاحتكاك البشري.[29] بالتوازي، يتم تفعيل نظام القائمة الذهبية للمصانع والشركات الملتزمة، لمنحها مساراً أخضر يتيح التخليص الفوري للمواد الأولية والمعدات دون تأخير، مع الاعتماد على التدقيق اللاحق.
- الأثر: خفض زمن التخليص الجمركي من 25 يوماً إلى 15 يوماً (تحسين المؤشر 16)، تقليل تكاليف التخزين والأرضيات، وضمان انسيابية سلاسل التوريد للمصانع.

إصلاح نظام المشتريات الحكومية لدعم المنتج الوطني:

- التفاصيل: تفعيل النصوص القانونية التي تلزم الوزارات والمؤسسات الحكومية بشراء المنتجات المحلية (إذا توفرت وكانت أسعارها لا تزيد عن المستورد بنسبة 20%)، مع ربط هذا التفضيل بحصول المصنع الوطني على شهادات الجودة المعتمدة (ISO).
- الأثر: خلق طلب حكومي مستقر ومضمون يحفز المصانع على زيادة استغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة (تحسين المؤشر 2)، وتشجيعها على تحسين الجودة للحصول على التفضيل السعري.

4.2 الحلول في محور الطاقة والاستدامة

تركز هذه الحلول على تحويل تحدي الطاقة إلى فرصة للاستثمار والتحول الأخضر، بالاعتماد على التمويل الذاتي والشراكة مع القطاع الخاص.

برنامج الطاقة الشمسية:

- التفاصيل: السماح للمصانع والمدن الصناعية بإنشاء محطات طاقة شمسية خاصة بقدرات تتراوح بين 1-5 ميجاواط لتغطية احتياجاتها الذاتية، مع منح إعفاءات جمركية كاملة لمعدات الطاقة المتجددة. يتضمن البرنامج أيضاً السماح ببيع الفائض للشبكة الوطنية Net Metering أو إجراء مقاصة مع استهلاك الكهرباء من الشبكة.[34]
- الأثر: تقليل الاعتماد على المولدات المكلفة والملوثة، خفض تكلفة الطاقة للمصانع، تحسين استمرارية الإنتاج (تحسين المؤشر 13)، وخفض الانبعاثات الكربونية (تحسين المؤشر 19).
- نموذج: يمكن الاسترشاد بمشروع توتال للطاقة الشمسية في البصرة [33] كنموذج رائد، وتعميمه على نطاق أصغر للمنشآت الصناعية المتوسطة.

تدوير المياه الرمادية في المدن الصناعية:

- التفاصيل: إلزام المدن الصناعية الجديدة (مثل مدينة البصرة الصناعية قيد الإنشاء [47]) والمناطق الصناعية القائمة بإنشاء وحدات لمعالجة مياه الصرف الصناعي وإعادة استخدامها لأغراض التبريد والري والعمليات الصناعية غير الحرجة.
- الأثر: تخفيف الضغط على الموارد المائية العذبة الشحيحة (تحسين المؤشر 20)، وتحقيق وفورات مالية للمصانع من خلال تقليل فاتورة المياه.

4.3 الحلول في محور التمويل والعمل

تهدف هذه الحلول إلى ردم فجوة التمويل والمهارات من خلال أدوات مبتكرة و شراكات فعالة.

توسيع مظلة الضمان الائتماني:

- التفاصيل: بدلاً من الضغط على المصارف للإقراض المباشر عالي المخاطر، يتم تفعيل دور الشركة العراقية لضمان القروض **ICBG** لرفع نسبة تغطية المخاطر للقروض الممنوحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى 75 - 85%، خاصة لتلك التي تديرها نساء أو شباب.[44] يمكن دعم رأسمال الشركة من خلال مبادرات البنك المركزي أو منح دولية.
- الأثر: تحفيز المصارف التجارية والإسلامية على تمويل القطاع الصناعي بضمانات ميسرة (تحسين المؤشر 14)، مما يسهم في سد الفجوة التمويلية وتنشيط قطاع **SMEs**.

قسائم التدريب المهني الموجهة بالطلب:

- التفاصيل: التحول من تمويل مراكز التدريب الحكومية التقليدية إلى نظام قسائم التدريب التي تُمنح للمصانع والشركات التي تقوم بتدريب وتوظيف الشباب العاطلين عن العمل في مواقع الإنتاج الفعلية. يتم تمويل هذا البرنامج بالشراكة مع منظمات دولية مثل **ILO** والاتحاد الأوروبي.[42]
- الأثر: ضمان مواءمة المهارات المكتسبة مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل (تحسين المؤشر 28)، خفض معدلات بطالة الشباب (تحسين المؤشر 9)، وتزويد الصناعة بعمالة فنية ماهرة وجاهزة.

منصة صنع في العراق الرقمية:

- التفاصيل: إنشاء منصة إلكترونية وطنية موحدة تعرض منتجات المصانع العراقية، وتوفر بيانات شفافة عن المواصفات والأسعار والقدرات الإنتاجية، وتربط المصنعين بالمشترين المحليين (تجار الجملة، الوزارات) والدوليين.
- الأثر: تسويق المنتجات الوطنية بكلفة منخفضة، فتح أسواق جديدة للتصدير، وتعزيز التحول الرقمي في القطاع الصناعي (تحسين المؤشر 27).

4.4 الحلول المكانية والاستراتيجية

تركز هذه الحلول على التنمية المتوازنة والاستفادة من الموقع الجغرافي للعراق.

تفعيل المناطق الصناعية الحدودية والاقتصادية:

- التفاصيل: تسريع إنجاز وتشغيل المناطق الصناعية المشتركة مع دول الجوار والمناطق الاقتصادية في البصرة ونينوى، لتوطين الصناعات التصديرية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينقل التكنولوجيا والخبرة.[30]
- الأثر: تعزيز الصادرات غير النفطية (تحسين المؤشر 3)، نقل التكنولوجيا الحديثة (تحسين المؤشر 25)، وتنمية المناطق الطرفية والمحرومة.

مراكز الابتكار الصناعي وحاضنات الأعمال في الجامعات:

- التفاصيل: إنشاء مراكز للابتكار وحاضنات أعمال داخل الجامعات التقنية والهندسية، تركز على إيجاد حلول تطبيقية للمشاكل التي تواجه الصناعة المحلية (مثل تحسين كفاءة الطاقة، تطوير خطوط الإنتاج)، بتمويل رمزي ومشاركة من القطاع الخاص.
- الأثر: تعزيز البحث والتطوير التطبيقي (تحسين المؤشر 26)، بناء جسور الثقة بين القطاع الأكاديمي والصناعي، وتشجيع ريادة الأعمال الصناعية بين الطلاب.

الباب الخامس: الخلاصة وخارطة الطريق للتنفيذ

إن الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومستدام ليس مجرد خيار سياسي، بل هو ضرورة وجودية لمستقبل العراق. لقد أظهر هذا التقرير، من خلال تحليل البيانات وبناء مؤشر الرفاه الصناعي، أن الطريق إلى الرفاه يمر حتماً عبر بوابة التصنيع. إن تحقيق زيادة بنسبة 10% في هذا المؤشر هو هدف واقعي وقابل للتحقيق، ويمثل نقطة انطلاق نحو تحول اقتصادي أوسع.

تتطلب خارطة الطريق للعامين القادمين 2027 - 2028 تركيزاً شديداً على التنفيذ الفعال والسريع لحزمة الحلول المقترحة. يجب أن تكون البداية من خلال **المناطق التجريبية Pilot Zones**، حيث يتم اختيار منطقة صناعية محددة (في البصرة أو النجف مثلاً) لتطبيق النموذج المقترح بالكامل، إزالة العقبات البيروقراطية، توفير طاقة شمسية، تفعيل الضمان الائتماني، وتطبيق برامج التدريب المهني الموجه. إن نجاح هذا النموذج المصغر سيكون البرهان العملي الذي يبني الثقة ويخلق الزخم اللازم لتعميم التجربة على مستوى الوطن.

في الختام، إن إعادة بناء الصناعة العراقية ليست مهمة مستحيلة، ولكنها تتطلب إرادة سياسية لتحدي الوضع الراهن، وشراكة حقيقية مع القطاع الخاص، ورؤية تضع مصلحة المواطن ورفاهه فوق كل اعتبار. إن مؤشر الرفاه المقترح هو البوصلة التي يمكن أن توجه هذا المسار، لضمان أن كل خطوة تخطوها الصناعة العراقية تصب في نهر التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

بناءً على البيانات التي تم جمعها وتحليلها في التقرير، فإن النتيجة الكلية لمؤشر الرفاه الصناعي العراقي حالياً هي **(35%)** فقط. النسبة الكلية هذه تضع العراق في **المنطقة الحمراء (منطقة الخطر)**، مما يعني أن الصناعة حالياً لا تساهم في رفاهية المواطن، بل تشكل عبئاً اقتصادياً وبيئياً.

- هذه النتيجة (35%) هي الرقم الذي سيظهر للمؤشر في الموقع الرسمي الخاص بمكتب تطوير المشاريع وهي نسبة علمية وفق البيانات الرسمية للدولة والمنظمات الدولية ولا تستهدف التقليل من الجهود الرامية الى التنمية بل على العكس تساعد هذه المقترحات على رفع المؤشرات وتعزيز نمو الدولة بالحلول المطروحة.

المعادلة الحسابية

المؤشر لا يعمل بجمع النقاط (1+1)، بل يعمل بنظام الأوزان النسبية. لقد قمنا بتقسيم المؤشر إلى 5 محاور رئيسية، كل محور يمثل 20% من النتيجة النهائية:

محور الأداء الاقتصادي (الوزن 20%): النتيجة الحالية (15/100)

- السبب: مساهمة الصناعة في الناتج المحلي ضئيلة جداً (4.09%) ، والصادرات غير النفطية شبه معدومة. هذا المحور يسحب المؤشر العام للأسفل بشدة.

محور التشغيل والعدالة (الوزن 20%): النتيجة الحالية (30/100)

- السبب: بطالة الشباب مرتفعة جداً (32%) ، ومشاركة المرأة ضعيفة (10.8%) ، وغالبية العمالة غير مضمونة اجتماعياً.

محور البنية التحتية (الوزن 20%): النتيجة الحالية (40/100)

- السبب: رغم التحسن الطفيف، لا تزال الكهرباء تمثل عائقاً لـ 11% من الشركات ، والفساد يمثل عائقاً رئيسياً، وتكاليف النقل والخدمات اللوجستية مرتفعة (مؤشر الأداء اللوجستي للعراق منخفض 2.4/5).

محور الاستدامة البيئية (الوزن 20%): النتيجة الحالية (25/100)

- السبب: انبعاثات عالية جداً للفرد ، حرق للغاز، وضعف شديد في معالجة المياه الصناعية وتدوير النفايات.

محور الابتكار (الوزن 20%): النتيجة الحالية (5/100)

- السبب: الإنفاق على البحث والتطوير شبه معدوم (0.04% من الناتج) ، والصادرات عالية التقنية تمثل نسبة مجهرية (0.08%).

النتيجة النهائية

عند جمع أداء هذه المحاور وقسمتها، نحصل على الوزن الإجمالي وهو **35%**.

ماذا يعني هذا الرقم لصانع القرار؟

- 0% - 40% (أحمر): قطاع صناعي خامل أو معيق للرفاه (الوضع الحالي للعراق).
- 41% - 60% (برتقالي): قطاع في طور النمو، بدأ يخلق وظائف لكنه غير مستدام.
- 61% - 80% (أصفر): قطاع صناعي ناضج يدعم الرفاه الاجتماعي.
- 81% - 100% (أخضر): قطاع صناعي ريادي ومبتكر عالمياً.

المصادر

1. Facing Fiscal Pressures: Iraq's Struggle for Reform Ahead of the 2025 Election https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/facing-fiscal-pressures-iraqs-struggle-reform-ahead-2025-election
2. Iraq MPO - The World Bank https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-irq.pdf
3. Iraq - International Monetary Fund https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2025/english/1irqea2025002-source-pdf.pdf
4. National Development Plan 2024-2028 https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-12/national-development-plan-2024-2028.pdf
5. Iraq - Manufacturing, Value Added (% Of GDP) - Trading Economics https://tradingeconomics.com/iraq/manufacturing-value-added-percent-of-gdp-wb-data.html
6. Iraq Share of manufacturing - TheGlobalEconomy.com https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/Share_of_manufacturing/
7. Iraq Economic Monitor, Spring/Summer 2023 - ReliefWeb https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-economic-monitor-springsummer-2023-reemerging-pressures-iraqs-recovery-risk-enar
8. From oil to inequality: Economic disparities in Iraq - Rudaw https://www.rudaw.net/english/opinion/26092025
9. Iraq Female labor force participation - TheGlobalEconomy.com https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/Female_labor_force_participation/
10. Economic Recovery Creates Opportunity to Invest in SMEs - World Bank https://documents1.worldbank.org/curated/en/099640502212324003/pdf/IDU0d134282a00a23049640a4c101856de0e153a.pdf
11. Iraq's Worsening Electricity Crisis Risks Fueling Bigger Protests - Stratfor https://worldview.stratfor.com/article/iraqs-worsening-electricity-crisis-risks-fueling-bigger-protests
12. National Climate Resilience Assessment for Iraq – Analysis - IEA https://www.iea.org/reports/national-climate-resilience-assessment-for-iraq
13. Iraq Manufacturing Output | Historical Chart & Data - Macrotrends https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/irq/iraq/manufacturing-output
14. 2024 Investment Climate Statements: Iraq - U.S. Department of State https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/iraq

المصادر

15. Asian Arab countries dominate Iraq's 2024 non-oil exports - Shafaq News https://shafaq.com/en/Economy/Asian-Arab-countries-dominate-Iraq-s-2024-non-oil-exports
16. Average Salary in Iraq - Complete Guide 2024 - TimeCamp https://statistics.timecamp.com/average-salary/iraq/
17. Iraq National Development Plan 2024-2028 - UNDP https://www.undp.org/iraq/publications/iraq-national-development-plan-2024-2028
18. Investment Map of Iraq 2024 - National Investment Commission https://investpromo.gov.iq/wp-content/uploads/2024/08/Investment-Map-2024-1.pdf
19. Electricity sector in Iraq - Wikipedia https://en.wikipedia.org/wiki/Electricity_sector_in_Iraq
20. Iraq: Selected Issues; IMF Country Report No. 24/129 https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002/2024/129/article-A002-en.pdf
21. Towards an Inclusive, Equitable and Sustainable National Pension System - IMF https://www.elibrary.imf.org/view/journals/064/2024/001/article-A001-en.xml
22. International Update, March 2024 - Social Security Administration https://www.ssa.gov/policy/docs/progdesc/intl_update/2024-03/index.html
23. 213 Work accidents/injuries registered in Iraq for 2016 - BMJ https://oem.bmj.com/content/75/Suppl_2/A26.2
24. Epidemiological Characteristics of Occupational Accidents - Baghdad Medicine https://iqjmc.uobaghdad.edu.iq/index.php/19JFacMedBaghdad36/article/download/550/376/873
25. Central Bank of Iraq 2024 https://cbi.iq/static/uploads/up/file-173261209666097.pdf
26. Iraq - World Bank Enterprise Survey 2022 (Variable V309) https://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/6498/variable/V309
27. 2023 Investment Climate Statements: Iraq - State Department https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/iraq
28. Economy | Iraq | Enterprise Surveys - World Bank https://www.enterprisesurveys.org/en/data/exploreeconomies/2022/iraq
29. Iraq's customs revenues increase following automation - Iraqi News https://www.iraqinews.com/iraq/iraqs-customs-revenues-increase-following-automation-initiative/
30. 122 Iraq Investment Map 2024 - Province of Thi-Qar https://www.iraq-jccme.jp/pdfdownload.php?file=https://www.iraq-jccme.jp/pdf/business/resezed_Investment-Map2024-3%20of%204_p.122-190_15.Govornorate%20of%20Thi%20Qar%20%E3%81%8B%E3%82%89%2032.Housing%20and%20Infrastructure%20sector%20%E3%81%BE%E3%81%A7.pdf

المصادر

31. Iraq - Countries & Regions - IEA (Emissions) https://www.iea.org/countries/Iraq/emissions
32. Iraq's Electricity Shortage and the Paradox of Gas Flaring - Baker Institute https://www.bakerinstitute.org/research/iraqs-electricity-shortage-and-paradox-gas-flaring
33. TotalEnergies breaks ground on 1GW Basra solar farm - PV Tech https://www.pv-tech.org/totalenergies-breaks-ground-on-1gw-basra-solar-farm-in-iraq/
34. Iraq's first industrial-scale solar plant opens in Karbala - POLITICO Pro https://subscriber.politicopro.com/article/eenews/2025/09/23/iraqs-first-industrial-scale-solar-plant-opens-in-the-karbala-desert-00575421
35. IDR 2024 - Web Report | UNIDO https://www.unido.org/idr/idr2024
36. Industrial development report 2024 - United Nations Digital Library https://digitallibrary.un.org/record/4064534
37. Iraq IQ: High-Technology Exports | CEIC https://www.ceicdata.com/en/iraq/technology/iq-hightechnology-exports
38. Medium High Tech Exports Percentage Manufactured Exports - Rank Country https://rankcountry.com/medium-high-tech-exports-percentage-manufactured-exports
39. Iraq Research and development expenditure - TheGlobalEconomy.com https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/Research_and_development/
40. Research and development expenditure (% of GDP) - World Bank https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS
41. Iraq - World Bank Enterprise Survey 2022 - Microdata Library https://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/6498
42. Annual Progress Report Decent Work Country Programme in Iraq - ILO https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-07/Annual%20Progress%20Report%20%282024%29%20%281%29.pdf
43. New path to jobs: Iraq's shift toward vocational education - Shafaq News https://shafaq.com/en/Report/New-path-to-jobs-Iraq-s-shift-toward-vocational-education
44. Promotion of the Development of SMEs in Iraq - ILO https://www.ilo.org/projects-and-partnerships/projects/promotion-development-smes-iraq
45. Iraq and the Kurdistan Region: Divergent Approaches to Electricity - Rudaw RC https://rudawrc.net/en/article/iraq-and-the-kurdistan-region-divergent-approaches-to-electricity-supply-2025-05-18
46. Asycuda Implementation | IMOF https://mof.gov.iq/en/asycuda.aspx
47. Iraq and China launch $2bn Industrial City in Basra - Iraq Business News https://www.iraq-businessnews.com/2025/05/16/iraq-and-china-launch-2bn-industrial-city-in-basra/

مكتب تطوير المشاريع

Project Development Office

Development - **N**egotiation - **G**rowth - **O**ptimization

PROJECT DEVELOPMENT OFFICE

Luck is a Strategy

" We don't wait for luck, we engineer it "

مكتب تطوير المشاريع

Project Development Office

Development - Negotiation - Growth - Optimization

تواصل معنا

Website:
dngo.org

Facebook:
مكتب تطوير المشاريع

WhatsApp:
+9647840222307

Email:
info@dngo.org